دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نحو منهج مقترح لتسعير المخزون يزيد من صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية
الناشر:	جامعة المنصورة - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	رفاعي، سامي نجدي محمد
المجلد/العدد:	مج 12, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الصفحات:	288 - 326
رقم MD:	59687
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الميزانية، الادارة المالية، المحاسبة، محاسبة التكاليف، نظم المعلومات، تكاليف الانتاج، القرارات الادارية، اتخاذ القرارات، خفض التكاليف، النظم المحاسبية، المخزون السلعي، المعايير الادارية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/59687

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو منهج مقترح لتسعير المخزون يزيد من صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات

دكتور سامي نجدي محمد رفاعي
كلية التجارة - جامعة المنصورة

طبيعة المشكلة وأهمية البحث :

تحتل مشكلة تكلفه المنصرف والمتبقى من المخزون السلعى بأنواعه المختلفة اهمية كبيرة لانعكاسها على حساب رقم الدخل ومن ثم الضريبة المستحقة عليه ، وكذلك على رقم مخزون اخر الفترة الظاهر بالميزانية ، ومن ثم على تحديد المركز المالى للمنشأة .

وتزداد خطورة هذا الانعكاس بعلمنا أن هذه المعلومات المنشورة بقائمتى الدخل والمركز المالى ، تستخدم كأساس لحساب الكثير من المؤشرات والنسب المالية ، التى تعد أساسا لترشيد كثير من القرارات الخاصة بالاطراف الداخلية (ادارة المنشأة) ، والخارجية (المستثمرين والدائنين ، الحكومة ، والمجتمع بصفة عامة) .

ولذلك فقد حظيت هذه المشكلة باهتمام كبير من جانب الباحثين فى مجال المحاسبة ، سواء من الناحية الاكاديمية او التطبيقية ، وظهرت بناء على ذلك عدة طرق لتسعير المنصرف والمتبقى من المخزون ، منها ما يعطى الاهمية لمبدأ التكلفة التاريخية ، ومنها ما يعطى الاهمية لفلسفة التكلفة الاستبدالية ، الا أن اياً من هذه الطرق لم يخل من العيوب والنقائص ، فالطرق التى تعطى الاهمية لمبدأ التكلفة التاريخية لا يحقق أى منها (وحدها) العدالة في قياس الدخل والمركز المالى فى نفس الوقت كما

تجعل صلاحية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية والتى تتأثر بطريقة تسعير المخزون مشكوكا فيها كأساس لاتخاذ القرارات ٠

كما ان الطرق التى تعتمد على فلسفة التكلفة الاستبدالية يعاب عليها انحرافها عن مبدأ التكلفة التاريخي المتعارف عليه ، رغم انها تحقق السلامة فى قياس كل من الدخل والمركز المالى ، وتجعل من المعلومات المحاسبية المتأثرة بها أساسا صالحا لاتخاذ القرارات التى تعتمد عليها ٠

ومن هنا برزت لدى الباحث فكرة البحث عن طريقه لقياس تكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون بأنواعه المختلفة تتمتع بتلك المزايا التى يحققها اسلوب التكلفة الجارية ، وتتمشى فى نفس الوقت مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ٠

الهدف من البحث :

يهدف الباحث فى بحثه هذا الى وضع تصور لمنهج مقترح لقياس تكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون ، يتمشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ويزيد من صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بطريقة تسعير المخزون كأساس لاتخاذ قرارات الاطراف الداخلية والخارجية ولا يرتب تكاليف اضافية ، تفوق المنافع التى تعود من وراء تطبيقه ٠

حدود البحث :

١ ــ سينصب التحليل فى هذا البحث على تأثير العناصر المحاسبية التى تتأثر بطريقة تسعير المخزون على قياس الدخل وتحديد المركز المالى ، وما تدخل فى حسابه عناصرهما من نسب ومؤشرات ماليه يهتدى بها عند اتخاذ القرارات ، دون تطرق الى العناصر الاخرى ٠

٢ ــ سيعتبر الباحث سعر الشراء الجارى لعناصر المخزون فى تاريخ اعداد القوائم المالية مقياسا للتكلفة الجارية للوحدة منه فى هذا التاريخ ،

وذلك خروجا من الجدل المحاسبى حول أفضل مقياس لهذه التكلفة، حيث ان مناقشة الاراء الواردة فى هذا الصدد تخرج عن موضوع البحث ٠

منهج البحث :

سينتهج الباحث فى بحثه هذا كلا من المنهجين الاستقرائي والاستنباطى كما يلى :

١ ــ استقراء الدراسات السابقة للوقوف على الطرق الشائعة فى تسعير المخزون السلعى ، وتقييم هذه الدراسات لها ، من حيث مزايا وعيوب كل منها ٠

٢ ــ إعمال التفكير المنطقى فى مجال تأثير المخزون ، لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن فى ضوئها تقييم الطرق الشائعة فى قياس تكلفة المخزون ، والوقوف على مزايا وعيوب كل منها ، ثم محاولة وضع تصور لمنهج يستخدم فى قياس تكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون يحقق مزايا الطرق الشائعة ، ويعالج عيوبها ، أى يفى بمتطلبات المعايير المقترحة مجتمعه ٠

٣ ــ بيان كيفية تطبيق المنهج المقترح ومزاياه ــ مقارنا بغيره من الطرق ــ من خلال مثال رقمى مفترض ٠

خطة البحث :

سيتناول الباحث بحثه هذا فى مبحثين هما :

المبحث الاول :

تقييم الطرق الشائعة فى تقييم المخزون ، وفيه يتناول الباحث اهمية موضوع تسعير المخزون من الناحية المحاسبية ، وتصوره لمجموعة المعايير التى يمكن فى ضوئها تقييم الطرق الشائعة فى هذا الصدد ، ثم تقييما لتلك الطرق فى ضوء تلك المعايير وقوفا على مزايا وعيوب كل منها ٠

المبحث الثانى :

المنهج المقترح لقياس تكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون : وفيه يتناول الباحث تقديما لهذا المنهج ، وبيانا لكيفيه تطبيقه على مثال رقمى مفترض ثم تقييما لمدى صلاحيته في ضوء المعايير التى وضعها المبحث الاول ، مركزا على دور هذا النموذج فى زيادة صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر به كأساس لحساب النسب و المؤشرات المالية التى تستخدم فى ترشيد قرارات كثيرة من الاطراف الداخلية والخارجية ٠

المبحث الاول

تقييم الطرق الشائعة في تسعير المخزون

أولا ــ اهمية موضوع تسعير المخزون من الناحية المحاسبية :

تبدو أهمية موضوع تسعير المخزون [١] (المنصرف منه والمتبقى) جلية من خلال التعرف على الاثار المباشرة وغير المباشرة للطريقة المتبعة فى هذا الصدد ٠

فمن الآثار المباشرة للطريقة المتبعة فى تسعير المخزون ،انعكاسها على قياس نتيجة الاعمال عن كل فترة مالية وكذلك على المركز المالى فى نهاية تلك الفترة ، وذلك لما تعكسه هذه الطريقة من آثار على قياس كل من تكلفة المبيعات عن الفترة ، وتكلفة المخزون فى نهاية تلك الفترة ٠

أما الآثار غير المباشرة لهذه الطريقة فمنها مقدار العبء الضريبى الذى تتحمله المنشأة ، وسياسة توزيع الارباح ، ومدى سلامة هذه الارباح الموزعة وعدم تضمنها توزيعا لجزء من رأس المال ، وكذلك انعكاساتها على سياسات التسعير ، وعلى قرارات الاطراف الداخلية والخارجية التى تتخذ من المعلومات المنشورة بالقوائم المالية اساسا لتلك القرا رات ٠

ونظرا لضخامة الاثار التى تعكسها الطريقة المتبعة فى تسعير المخزون فقد خضع موضوع تسعير المخزون لكثير من الدراسات ، وكان مثار جدل كبير من جانب المهتمين بالمحاسبة فى المجالين الاكاديمى والتطبيقى ، الامر

---

(١) يقصد بالمخزون كافة العناصر التى يمكن ان يتضمنها فى اى شركة تجارية او صناعية اى بضاعة تامة او تحت التشغيل ،او مواد خام، حيث لا يخفى انعكاس الطريقة المتبعة فى التسعير على تكلفة المبيعات وعلى تكلفة المخزون اخر الفترة فيما يتعلق بهذه العناصر ٠

الذى ترتب عليه ظهور طرق عدة لتسعير المخزون ، الا ان ايا منها لم يسلم من العيوب والنقائص . ومن هنا فان الباحث يهدف الى عرض لمنهج لتسعير المخزون يستفيد من مزايا الطرق الشائعة ويحاول معالجة معظم العيوب الملتصقة بها .

ثانيا ـ أهم الطرق الشائعة في تسعير المخزون السلعى :

هناك طرق متعددة لتسعير المخزون ، منها ما يتبع فلسفة التسلسل الزمنى ومنها ما يتبع فلسفة التسلسل الاقتصادى ، ومنها ما يتبع فلسفة التوفيق بين هاتين الفلسفتين ، واخيرا منها ما يتبع فلسفة التكلفة الاستبدالية (١) .

---

(١) أ) د. حلمى محمود نمر ـ نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ، بدون تاريخ ص ٢٢٣ ـ ٢٤٣ .

ب) د. محمد توفيق بلبع ـ محاسبة التكاليف ـ مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٤ ـ ص ١٥١ ـ ١٦٣ .

جـ) د. منير سالم ، د. عصام زايد ـ المحاسبة عن التكاليف، دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ ـ ص ١٦٦ : ١٨٨ .

د) د. احمد محمد نور ـ محاسبة التكاليف ـ دار المطبوعات الجامعية-الاسكندرية ـ ١٩٨٠ ، ص ٤٠٩ ـ ٤٢١ .

هـ) د. عصام زايد ، د. سامى قابل ، د. سامى نجدى ،المحاسبة عن التكاليف ـ مكتبة الجلاء ـ المنصورة ١٩٨٠ ـ ص ١٨٩ ـ ٢٠٢ .

ولكل من الطرق السابقة مزاياه وعيوبه • ويرى الباحث انه لتقييم أهم تلك الطرق الشائعة تقييما موضوعيا لابد من وجود مجموعة من المعايير التى يمكن الاسترشاد بها فى هذا الصدد ، وهو ما سيحاوله الباحث فى النقطة التالية •

ثالثا ـ المعايير المقترحة لتقييم مدى صلاحية الطرق الشائعة فى تسعير المخزون (١) :

يرى الباحث أن صلاحية أى طريقة لتسعير المخزون يمكن ان تتقرر في ضوء مدى وفائها بمتطلبات مجموعة المعايير التالية :

١ ـ المعيار الاول :

أن تتمشى الطريقة مع المبادىء والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها : حتى تضمن للمعلومات المحاسبية التى تتأثر بأى طريقة لتسعير المخزون الحيدة والموضوعية ، والقبول من جانب المهتمين بها ، فان اى طريقة تتبع فى هذا الشأن يجب ألا تخرج عن مقتضيات المبادىء والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها •

وفى ظل الفروض والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها فان المقياس الايجابي لتكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون هو التكلفة التاريخية (الفعلية) (٢) والتى يمكن الوصول اليها بتطبيق اى طريقة من الطرق الفعلية المعروفة (٣) ،اذا استوفت متطلبات المعايير الاخرى التى سيأتىذكرها •

(١) قد تكون هذه المعايير ناقصة او قاصرة ، ذلك انها مجرد تصور من جانب الباحث يفتح به مجالا للبحث فى هذا الصدد •

(٢) د• حلمى نمر ـ مرجع سابق ، ص ٢٤١ •

(٣) مثل طريقة السعر الفعلى، أو طريقة الوارد اولا يصرف أولا ، طريقة الوارد اخيرا يصرف أولا ، او طريقة متوسط التكلفة •

ويرجع تفضيل التكلفة التاريخية من جانب المهتمين بوضع المبـــادىء، والمفاهيم المحاسبية الى انه يمكن التأكد من صحتها ، كما أنها لا تخضـــع للحكم والتقدير الشخصى ٠

٢ ــ المعيار الثانـــى :

المساهمة فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالى معا فـــى نفس الوقت : ويتحقق القياس العادل للدخل والمركز المالى بقياس البنـــود الداخلة فى معادلة كل منهما بوحدة قياس متجانسة تتفق مع القوة الشرائيـــة للنقود فى تاريخ اعداد قائمتيهما (١) ٠

ولما كان الدخل هو ناتج المقابلة بين الايرادات والتكاليف ، ولمـــا كانت الايرادات تقاس فى الغالب باسعار السوق الجارية ــ او اقرب ما تكـــون اليها فان التكاليف يجب ان تقاس بمعدلات تقترب من تلك الاسعار الجارية٠

ولما كانت الطريقة المتبعة فى تسعير المخزون تؤثر على قياس تكلفـة المبيعات فان صلاحيتها يمكن ان تتقرر فى ضوء مدى اقتراب تكلفة المبيعـات المحسوبة فى ضوئها من تلك المحسوبة على اساس الاسعار الجارية ٠

ويتطلب تحقيق التناسق والارتباط بين القوائم المالية ان يتبـــــع الاساس الذى اعتمد عليه في قياس تكلفة المنصرف من المخزون ــ والذىتضمنته تكلفة المبيعات ــ في قياس تكلفة المتبقى من هذا المخزون (و الذى يظهـــر كأصل من اصول الميزانية) ٠

وتتضح اهمية تطبيق هـذا المعيار من انه يساهم فى المحافظة علـى رأس المال الحقيقى (فى صورة وحدات نقدية ذات قوة شرائية ثابته او فـــى

---

(١) د٠ حلمى نمر ــ مرجع سابق ، ص ٢٠٤ ٠

صورة مادية عينية)[١] ، وهو من لوازم فرض الاستمرار المحاسبى ، ذلك لان القياس السليم للدخل هو الذى يضمن عدم احتوائه لارباح غير محققه اذا وزعت مثلث توزيعا لجزء من رأس المال ، كما يضمن استرداد التكاليف على أساس وحدات نقديه لها نفس القوة الشرائية فى تاريخ اعداد القوائم المالية.

المعيار الثالث :

مدى صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بها كأساس لترشيد القرارات :

ان الهدف الاساسى للتقاريرالمحاسبية ـ ومنها قائمتا الدخل والمركز المالي ـ هو المساعدة فى اتخاذ قرارات ادارية واقتصاديه رشيدة .

ومن المعروف أن الطريقة المتبعة فى تسعير المخزون تؤثر اولا على بند تكلفة المبيعات ، ومن ثم على رقم الدخل ، وكذلك تؤثر على رقم المخزون الظاهر بالميزانية ضمن الاصول ، وينعكس هذا كله على حقوق الملكية وعلى مجموع الاصول وصافيها .

وتتضح خطورة الطريقة المتبعة فى تسعير المخزون ، ومن خلال انعكاسها على البنود السابقة ، من أن تلك البنود تدخل فى حساب كثير من النسب والمؤشرات المالية التى تتخذ اساسا لاتخاذ كثير من القرارات ، ومن هذه المؤشرات مايلى : ـ

ـ .معدل العائد على الاصول ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل ربح السهم وما الى ذلك من مؤشرات .

---

(١) لقد اصبحت المحافظة على رأس المال الحقيقى هى الهدف الاساسى لكل ابحاث ودراسات المحاسبة عن تغيرات الاسعار ـ ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

E. A. French "Physical Capital Maintenance in Income Measurement", Accounting And Business Research, Winter, 1976, pp 36-43.

- نسبة التداول ٠
- معدل دوران المخزون ٠
- ارقام التدفقات النقدية وتوقيتاتها ٠
- رقم رأس المال العامل ٠
- نسبة الديون الى حقوق الملكيـة ٠

وقد احتلت النسب المالية أهمية كبيرة لتسهيلها المقارنة بين المنشـآت المتباينة الحجم فى نفس النشاط ، ولتسهيلها المقارنة بين الفترات المختلفـة لنفس المنشأة ، وهذا بالاضـافة الى أن منها ما يعد اساسا للتنبؤ بنجـاح أو فشل المنشآت فى المستقبل (١) ٠

ونظرا لخطورة هذه النسب والمؤشرات التى تتأثر بطريقة تسعيـر المخزون ، فانه يجب ان تضمن الطريقة المتبعة حسابا لارقام تكاليـف المبيعات والدخل ورقم المخزون الظاهر بالميزانية بشكل صحيح يضمن ألا تكون هذه النسب والمؤشرات مضلله كأساس لاتخاذ قرارات الاطراف الداخليـة والخارجيـة ٠

---

(١) 1-a) Paul Barnes, "The Analysis And use of Financial Ratios: A review Article", Journal of Business Finance & Accounting, Winter, 1987, pp 449-461.

b) Keith A. Houghton and David R.Woodlife, Financial Ratios: The Predition of corporate success and failure", Gournalof Business finance & Accounting, Winter, 1987, pp 537-553.

c) Joseph Thomas III and Robert V.Evanson "An Empirical Investigation of association Between Financial Ratio use and small Business success" Journal of Business Finance & Accounting, winter, 1987, p. 554.

المعيار الرابـــــع :

تناسب تكاليف التطبيق مع منافعه :

حيث يقضى مبدأ اقتصاديات المعلومات المحاسبى بأن تبرر منافعه التى يمكـــن الحصول عليها من وراء تطبيق طريقة معينة ، التكاليف الخاصة بهـــــــذا التطـبيق ، كما انه يجب أن تكون هذه المنافع ـ فى صورة زيادة فى دقـــه وسلامة حساب بعض البنود مثلا ـ لازمة ومطلوبة ، والا لما كان هناك داع لتطبيقها ٠

رابعا ـ تقييم مدى صلاحية الطرق الشائعة فى تسعير المخزون :

فى ضوء المعايير السابقة الذكر سيقوم الباحث بتقييم الطرق الشائعة فى تسعير المخزون للوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية لكل منها حـــــتى يمكن تنمية جوانب الايجاب ومعالجة السلبية من خلال نموذج مقترح ٠

١ ـ تقييم طريقة الوارد أولا يصرف أولا :

فى ظل هذه الطريقة يتم تسعير المنصرف ـ ومن ثم تكلفة المبيعات ـ على اساس اقدم اسعار الشراء ، أما المتبقى من المخزون فيسعر بأحدث الاسعار وها نحن نبين مدى وفاء هذه الطريقة بالمعايير السالفةالذكر :

١/١ مدى تمشى الطريقة مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها :

يلاحظ ان هذه الطريقة تفى بمتطلبات هذا المعيار حيث تعتمد على تكاليف فعلية مؤيدة بمستندات يمكن التحقق من صحتها ٠

١/٢ مدى المساهمة فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالى معـــا فى نفس الوقت :

أ) يلاحظ ان هذه الطريقة تؤدى الى عدم توحيد فى أساس قياس كـــل من التكاليف والايرادات ، حيث تتم مقابلة الايرادات بتكاليف محسوبـة

على أساس أسعار قديمة وهو ما يسفر عما يلى (فى فترات ارتفاع الاسعار)[١] :

- تضخم رقم الدخل الصافى وتضمنه ارباحا غير محققة (ارباح حيازه) .
- يترتب على ذلك زيادة العبء الضريبى ، ومطالبه اصحاب رأس المال والعمال بتوزيعات اعلى .
- لا تضمن هذه الطريقة المحافظة على رأس المال حيث لا تسترد التكاليف بوحدات نقديه لها نفس القوة الشرائية فى تاريخ قياس الدخل ، كما قد تؤدى الى توزيع لارباح وهمية (غير محققة ضمن التوزيعات) ودفع ضريبة على جزء من رأس المال الحقيقى .
- من مزايا هذه الطريقة انها تؤدى الى ظهور المخزون السلعى بتكلفة قريبة من التكلفة الجارية فى تاريخ اعداد الميزانية ، وهو ما يساهم فى سلامة وصحة تحديد المركز المالى .

٣/١ مدى صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بها كأساس لترشيد القرارات :

يلاحظ ان هذه الطريقة بتضخيمها لرقم الدخل ، وبتدنيتها لرقم تكلفة المبيعات يمكن ان تؤثر تأثيرا غير مرغوب على كثير من القرارات التى تعتمد على هذه المعلومات ، أو على مؤشرات تدخل هذه المعلومات فى حسابها .

- فرقم الدخل المحسوب فى ظل هذه الطريقة يكون مضللا ،وخصوصا اذا اتخذ اساسا لحساب الدخل المتوقع عن فترات قادمة ، وهو أمر شائع فى التطبيق[٢] :

---

(١) سينصب التحليل هنا على فترات ارتفاع الاسعار لانها الوضع الغالب فى الوقت الحاضر .

(٢) Paul Barnes, op.cit, p. 449.

- ورقم تكلفة الوحدة المباعة (سواء أكانت مشتراه جاهزة او مصنعة بمعرفة المنشاة) يكون مضللا اذ اتخذ اساسا للتسعير .
- يكون معدل دوران المخزون اقل مما ينبغى ، حيث تحسب تكلفة المبيعات (بسط النسبة) على أساس الاسعار القديمة ،بينما تحسب تكلفة المخزون (مقام النسبة) على اساس الاسعار الحديثة .
- يؤثر ذلك ايضا على حساب رقم رأس المال العامل ، وقيمة حقوق الملكية .
- سيكون معدل العائد على الاستثمار ايضا مضللا لعدم تجانس اس حساب العناصر الداخلة فى حسابه ، وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية وغيره من المعدلات .

ومن هنا نستطيع القول بأن هذه الطريقة تفشل فى الوفاء بمتطلبات هذا المعيار ، والذى يعد اهم معيار فى نظر الباحث حيث انه يمثل الهدف الاساسى للمعلومات المحاسبية .

٤/١ اما عن تناسب تكاليف التطبيق مع منافعه فأعتقد ان هذه الطريقة بمقارنتها بغيرها من الطرق تفى بمتطلبات هذا المعيار :

٢ ـ تقييم طريقة الوارد اخيرا يصرف أولا :

يترتب على تطبيق هذه الطريقة تسعير المنصرف من المخزون ـ ومن ثم تقييم تكلفة المبيعات ـ بأحدث الاسعار ، أما المتبقى منه فيسعر بأقدم الاسعار .

وفيما يلى نبين مدى وفاء هذه الطريقة بمتطلبات المعايير السالفة الذكر .

١/٢ مدى تمشى الطريقة مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها :

يلاحظ ان هذه الطريقة تفى بمتطلبات هذا المعيار ، حيث تعتمد على تكاليف فعلية مؤيده بمستندات يمكن التأكد من صحتها وسلامتها .

٢/٢ مدى المساهمة فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالى معا :

أ) تؤدى هذه الطريقة الى قياس عادل الى حد كبير للدخل ، حيث تقابل الايرادات بتكاليف محسوبه على اساس اسعار قريبة من التكلفة الجارية (أى ان هناك تجانسا فى اساس حساب جانبي معادلة الدخل) ، ويترتب على ذلك ما يلى :

- تخفيف العبء الضريبى الذى تتحمله المنشأة : والواقع أن هذه الميزة كانت اهم دافع لكثير من الشركات نحو استخدام هذه الطريقة فى فترات ارتفاع الانسعار (١) .

- المحافظة على رأس المال حيث سيتم استرداد التكاليف على اساس الاسعار الجارية أو اسعار قريبة منها .

ب) وعلى الجانب الاخر فان هذه الطريقة لا تساهم في تحقيق القياس العادل للمركز المالى حيث ستكون تكلفة المخزون مقومة على اساس الاسعار القديمة ، والتى قد تبتعد كثيرا عن التكلفة الجارية فى تاريخ اعداد الميزانية .

---

(١) ولو أن هذه الميزة لا تتحقق الا اذا احتفظت المنشأة بمخزون ثابت فى نهاية كل فترة وهو ما يعد انقاصا لهذه الميزة حيث قد يمثل ذلك احتجازا لجزء من رأس المال لاستثماره فى مخزون اكثر مما ينبغى كما أن حجب هذا المخزون الزائد عن الاستخدام فى الانتاج قد يفوت على المجتمع مصلحة اقتصادية او اجتماعية معينة .
ولمزيد من التفصيل : د. سامى نجدى رفاعى " دراسة اقتصادية تحليلية لاثار طريقة الوارد اخيرا يصرف اولا فيتسعير المخزون" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ـ تجارة بنها ـ العدد /٤ يناير ١٩٨٢ ص ١١٥ ـ ١٤٩ .

٣/٢ مدى صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بها كأساس لترشيد القرارات :

أ) سيكون رقم الدخل قريبا جدا من ذلك المحسوب على أساس التكلفة الجارية ومن ثم سيكون اساسا صالحا للتنبوء بارقام الدخل عن الفترات القادمة ٠

ب) سيكون معدل دوران المخزون اكبر مما ينبغى حيث سيحسب بسط النسبة على اساس احدث الاسعار ، بينما يحسب المقام على أساس اقدم الاسعار ٠

جـ) سيكون معدل العائد على الاستثمار أقل منه فى حالة طريقة الوارد أولا يصرف أولا وذلك قد يكون فى غير صالح المنشأة ، حيث قد يثنى المستثمرين عن الاستثمار فيها ٠

د) ستكون تكلفة المبيعات اساسا صالحا للتسعير الى حد كبير ٠

ومعنى ذلك أن هذه الطريقة تفشل فى الوفاء بكل متطلبات هذا المعيار ٠

٤/٢ اما المعيار الاخير فما ذكرناه بشآن طريقة الوارد اولا يصرف اولا ينصرف على طريقة الوارد أخيرا يصرف اولا :

٣ ــ تقييم طريقة متوسط التكلفة :

تحاول هذه الطريقة التغلب على عيوب الطريقتين السابقتين ، ويمكن تقييمها فى ضوء المعايير السابقة كما يلى :

١/٣ تتمشى هذه الطريقة مع المبادى المحاسبية المتعارف عليها حيث تعتمد ايضا على بيانات تكلفة تاريخية (فعلية) يمكن التأكيد من صحة وسلامة المستندات المؤيدة لها ٠

٢/٣ مدى المساهمة فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالى معا :

أ) تحقق هذه الطريقة العدالة الى حد ما فى قياس الدخل ،حيث سيجمع اساس قياس تكلفه المبيعات بين كل من الاسعار القديمة والاسعار الحديثة ، الا أن الدخل المحسوب فى ظل طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا سيكون أقل منه فى ظل تطبيق طريقة متوسط التكلفة كما انه سيكون اقرب الى الدخل المحسوب فى ظل التكلفة الجارية .

ويترتب على ذلك ان طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا تحقق مزايا أفضل من طريقة متوسط التكلفة فيما يتعلق بقياس الدخل ، وما يترتب عليه من عبء ضريبى ومحافظة على رأس المال الحقيقى .

أما طريقة الوارد اولا يصرف أولا فتحقق مزايا افضل فى قياس المركز المالى من هذه الطريقة .

٣/٣ مدى صلاحية المعلومات التى تتأثر بها كأساس لاتخاذ القرارات :

رغم ان هذه الطريقة تحاول معالجة عيوب الطريقتين السابقتين ، الا أنه يمكن القول بأن المعلومات المحسوبة على أساس التكلفة الجارية تكون أفضل فيما يتعلق بحساب النسب والمؤشرات المادية المختلفة من تلك المحسوبة فى ضوئها .

٤/٣ أما عن تناسب التكلفة مع منافع التطبيق ، فبالرغم من ان هذا الطريقة تحتاج الى عمليات حسابية اكثر الا ان تكاليف هذه العمليات لا تكون كبيرة فى كثير من الاحيان ـ بالدرجة التى تجعل الطرق الاخرى تتفوق عليها فى هذا الصدد .

رابعا ـ تقييم طريقة التكلفة الاستبدالية الجارية (١) :

(١) خروجا من الجدل القائم حول مفهوم التكلفة الاستبدالية ، وتوفير القدر من الموضوعية فى القياس فاننا سنعتبر سعر الشراء الجارى فى تاريخ اعداد القوائم المالية بمثابة مقياس للتكلفة الاستبدالية الجارية .

وتبعا لهذه الطريقة يتم قياس تكلفة البضاعة المباعة وكذلك المخـــزون المتبقى فى نهاية الفترة المالية بسعر السوق الجـــارى للسلع او الموادالمتمثلة فى نهاية تلك الفترة ٠

وهنا نحن نبين مدى وفاء هذه الطريقة بمتطلبات المعايير السابقة٠

١/٤ مدى تمشى الطريقة مع المبادى المحاسبية المتعارف عليها :

يلاحظ ان هذه الطريقة لا تعتمد على بيانات التكلفة الفعلية ، كما أن الاسعار المستخدمة في التقييم ليست مؤيدة بمستندات يمكن التحقق مـــن سلامتها وصحتها ، وكثيرا ما تخضع للحكم والتقدير الشخصى ، وهو ما يدعـو الى القول بأن هذه الطريقة لا تفى بمتطلبات هذا المعيار ٠

٢/٤ مدى المساهمة فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالـــــى معا وفي نفس الوقت :

تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق تحقيقا لمتطلبات هذا المعيـار وما يترتب عليه من مزايا ، فهي تحقق القياس العادى للدخل من خـــلال تحقيق التجانس فى قياس شقى معادلته ، ومن ثم تضمن عدم تضخم العـــبء الضريبى ، كما تضمن سلامة رأس المال الحقيقى وعدم اجراء اية توزيعـــات منه ٠

وهي فى نفس الوقت تؤدى الى تقييم المخزون الظاهر بالميزانيـــة باسعار السوق الجارى فى تاريخ اعدادها ٠

٣/٤ مدى صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بها كأساس لاتخـــاذ القرارات :

يرى الباحث أن هذه الطريقة بتحقيقهاللقياس الصحيح لتكلفة المبيعـات ومن ثم الدخل ، ورقم المخزون فى الميزانية ، تؤدى الى سلامة المؤشـرات والنسب المالية التى تعتمد على مثل هذه البنود فى حسابها ، ومن ثـــم

يمكن الاطمئنان اليها كأساس لاتخاذ القرارات ، مثل توقع الدخول المنتظـــرة أو قرارات التسعير ، وغير ذلك من مؤشرات مالية ٠

٤/٤ يحتاج تطبيق هذه الطريقة الى بعض التكاليف الاضافية :

وخاصة ان الامر قد يتطلب اعداد نوعين من القوائم ، أحدهما علـى اساس التكلفة الجارية ، والآخر على أساس التكلفه التاريخية ، الا أن الباحث يرى أن الفوائد التى تتحقق من وراء تطبيقها قد تبرر ذلك الى حد كبير ٠

وفى النهاية فان الباحث يرى ان هذه الطريقة هى افضل الطـــرق تحقيقا لاهداف نظام المعلومات المحاسبية ، والتى تتلخص فى توفير المعلومات الصحيحة المناسبة لاتخاذ قرارات كل من الاطراف الداخلية والخارجية ٠

والمأخذ الاساسى على هذه الطريقة هو عدم اتباعها لمبدأ التكلفـــة التاريخية المتعارف عليه ٠

ويهدف الباحث فى هذا البحث الى وضع تصور لمنهج لتسعير المنصـرف والمتبقى من المخزون يتفق مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ويحقـــق المزايا التى تحققها طريقة التكلفة الجارية فى التسعير ، وهو ما سيحاولـــه فى المبحـث التالـى ٠

المبحث الثانـــــي

" المنهج المقترح لتسعير المخـــــــزون "

لقد تبين لنا من خلال المبحث السابق أن أيا من طريقة الـــوارد أولا يصرف اولا ، أو طريقة الوارد اخيرا يصرف او ، او طريقة متوســـــط التكلفة ــ وأن تمشت مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ــ لا تحقـــق القياس العادل للدخل والمركز المالى معا وفى نفس الوقت ، كما ان المعلومات المحاسبية التى تتأثر بها لا تعد اساسا صالحا لاتخذ القرارات الرشيدة مـــن جانب الاطراف الداخلية والخارجية كما تبين لنا ان طريقه التكلفة الجاريـــة ــ وان خالفت المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ــ تحقيق القياس العـــادل للدخل والمركز المالى فى نفس الوقت ــ الى حد كبير ــ كما تمثل المعلومات المحاسبية المتأثرة بها اساسا صالحا لاتخاذ القرارات ، بمعنى انها اكثر فاعلية فى تحقيق اهداف نظام المعلومات المحاسبية من الطرق الاخرى ، وبناء على ذلك فان الباحث سيحاول هنا أن يضع تصورا لمنهج يستخدم فى تسعيـــــر المنصرف والمتبقى من المخزون يتفق مع المبادى المحاسبية المتعارف عليهـــا عليها ــ الى حد كبير ــ من ناحية اولى ويحقق مزايا منهج التكلفة الجاريـــة في قياس الدخل والمركز المالى وتوفير اساس صالح لاتخاذ القرارات الادارية مـــن ناحية أخرى ٠

أولا ــ تقديم المنهـج المقترح :

لقد تبين لنا من العرض السابق أن اقرب مقياس للدخل الى التكلفـة الجارية ، هو ذلك الناتج من تطبيق طريقة الوارد اخيرا يصرف اولا ، كمـــا ان اقرب مقياس لتكلفة المخزون المتبقى الظاهر بالميزانية من هذه التكلفـــة الجارية ، هو ذلك الناتج من تطبيق طريقة الوارد اولا يصرف اولا ٠

وطالما أن هاتين الطريقتين تتفقان مع مبدأ التكلفة التاريخى،كمـــــا تحققان الى حد كبير المزايا التى يحققها منهج التكلفة الجارية ، فان المنهـــج الذى يتصوره الباحث هو منهج يجمع بين طريقتى الوارد اخيرا يصرف أولا وطريقه

الوارد اولا يصرف اولا كما يلـــى :

١ ــ تستخدم طريقة الوارد اخيرا يصرف أولا كأساس لقياس تكلفة المبيعات التى تقابل بالايراد وصولا الى الدخل .

٢ ــ تستخدم طريقة الوارد أولا يصرف أولا كأساس لقياس تكلفة المخـــزون المتبقى ، والذى يظهر كأصل من اصول الميزانية (وذلك بتعديـــل رقم المخزون المحسوب طبقا لطريقة الوارد اخيرا يصرف اولا ليتساوى مع طريقة الاول فالاول) .

٣ ــ فتح حساب احتياطى تسوية فرق تقييم المخزون (وهو يساوى تكلفـــة المخزون المتبقى طبقا لطريقة الوارد اولا يصرف أولا ــ تكلفته طبقـــا لطريقة الوارد اخيرا يصرف أولا) ، يظهر بالميزانية كتسوية لحقوق الملكيـــة ولا يكون قابلا للتوزيع ، لانـــه سيمثل ارباحا غير محققة. ولبيان كيفية تطبيق هذا النموذج مقارنا بكل من طريقة الوارد اولا يصرف اولا ، وطريقه الوارد اخيرا يصرف اولا ، وطريقة التكلفـــة الجارية ، نضرب المثال الافتراضى الرقمى التالى :

نفترض ان الميزانية الافتتاحية لاحدى الشركات فى ١٩٨٧/١/١ كانت كما يلـــى : ــ

الميزانية فى ١٩٨٧/١/١م

٢٠٠ر٠٠٠	اصول ثابتـــه	٣٠٠ر٠٠٠	رأس المال المملـــوك
٣٠٠ر٠٠٠	اصول متداولة فيما عدا المخزون السلعى	١٥٠ر٠٠٠	خصوم متداولـــــة
٢٠ر٠٠٠	تكلفة المخزون السلعى (١٠٠٠ وحدة بسعر ٢٠ج للوحـــدة)	٧٠ر٠٠٠	خصوم ثابتـــه
٥٢٠ر٠٠٠		٥٢٠ر٠٠٠	

وفى خلال عام ١٩٨٧ حدثت العمليات التالية :

١ ــ كانت مشتريات البضائع كما يلى :

مشتريات الربع الاول	١٠٠٠	وحدة بسعر	٢٠ر٥ ج
مشتريات الربع الثانى	٨٠٠	وحدة بسعر	٢١ر٠ ج
مشتريات الربع الثالث	٧٠٠	وحدة بسعر	٢١ر٥ ج
مشتريات الربع الرابع	٥٠٠	وحدة بسعر	٢٢ر٠ ج

وكل هذه المشتريات كانت على الحساب .

٢ ــ باعت الشركة ٢٥٠٠ وحدة بسعر بيع ٤٠ج للوحدة .

٣ ــ بلغت مصروفات التشغيل الاخرى ١٠ر٠٠٠ج دفعت نقدا بالكامل وفى نهاية عام ١٩٨٧ كان سعر الشراء الجارى للوحدة ٢٢ر٥ج.

فاذا فرض أن معدل الضريبة على الدخل ٤٠٪ ، فان قائمتى الدخل والمركز المالى تبعا لكل من طريقة الوارد اولا يصرف اولا ، وطريقة الوارد اخيرا يصرف اولا ، وطريقة التكلفة الجارية ، والمنهج المقترح (الاخير فالاول / الاول فالاول) ، تظهران كما يلى : ــ

جدول رقم (١)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ١٩٨٧/١٢/٣١م (١)

(المبالغ بالجنيهات)

بيان	الاول فالاول	الاخير فالاول	التكلفة الجارية	الاخير فالاول الاول فالاول
ايراد المبيعات	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
تكلفة المبيعات	٥٣ر١٠٠	٥٥ر٣٠٠	٥٥ر٣٠٠	٥٥ر٣٠٠
فروق تكلفة المبيعات عن طريق الاخير فالاول			٩٥٠	
مجمل الربح	٤٦ر٩٠٠	٤٤ر٧٠٠	٤٣ر٧٥٠	٤٤ر٧٠٠

(١) سندرس هنا تأثير العناصر التى تتأثر بطريقة تسعير المخزون على الدخل دون باقى العناصر .

بيـــــــان	الاول فالاول	الاخير فالاول	التكلفة الجارية	الاخير فالاول / الاول فالاول
مجمل الربـــح	٤٦٩٠٠	٤٤٧٠٠	٤٣٢٥٠	٤٤٧٠٠
مصروفات التشغيل الاخرى	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
صافـى الربـــح	٣٦٩٠٠	٣٤٧٠٠	٣٣٢٥٠	٣٤٧٠٠
ضريبة الدخل ٤٠٪	١٤٧٦٠	١٣٨٨٠	١٣٥٠٠	١٣٨٨٠
صافى الربح القابع للتوزيع	٢٢١٤٠	٢٠٨٢٠	٢٠٢٥٠	٢٠٨٢٠

جدول رقم (٢)

قائمة المركز المالى فى ١٩٨٧/١٢/٣١م

اصول ثابتـــه	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
اصول متداولة عدا المخزون	٣٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠
اخر الفتـــرة				
بضاعة اخر المـدة	٣٢٤٥٠	٣٠٢٥٠ (٢)	٣٠٢٥٠ (١)	٣٠٢٥٠ (٣) (٤)
فرق تقييم المخـــزون	—	—	٢٢٠٠ (٢) ٢٥٠٠	٢٢٠٠
اجمالى الاصول	٦٢٢٤٥٠	٦٢٠٢٥٠	٦٢٣٢٥٠	٦٢٢٤٥٠
رأس المـــال	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	٢٢١٤٠	٢٠٨٢٠	٢٠٢٥٠	٢٠٨٢٠
احتياطى تسوية فروق التقييم (ارباح حيازة)	—	—	٤٥٠ (٥)	٢٢٠٠
اجمالى حقوق الملكيـة	٣٢٢١٤٠	٣٢٠٨٢٠	٣٢٤٧٠٠	٣٢٣٠٢٠
خصوم متداولة	٢١٠٥٥٠	٢١٠٥٥٠	٢١٠٥٥٠	٢١٠٥٥٠
الضريبة المستحقة	١٤٧٦٠	١٣٨٨٠	١٣٥٠٠	١٣٨٨٠
خصوم ثابتـه	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
اجمالى راس المال والخصوم	٦٢٢٤٥٠	٦٢٠٢٥٠	٦٢٣٢٥٠	٦٢٢٤٥٠

(١) (٣) تكلفة مخزون اخر الفترة طبقا لطريقة الاخير فالاول (كمثل للتكلفـــة التاريخيـــة) .

= = = =

ثانيا ـ تقييم مدى صلاحية المنهج المقترح :

سنقوم الآن بتقييم مدى صلاحية المنهج المقترح فى ظل المعايير السابقة كمايلى :

١) مدى التمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها :

نجد ان هذا المنهج يتمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لانه يرتكز على بيانات تكلفه تاريخية مؤيده بالمستندات التى يمكن التأكد من صحتها وسلامتها ٠

نضيف الى ذلك ان كلا من الطريقتين (المتضمنتين فى المنهج) شائع التطبيق فى الواقع العملى ومزايا وعيوب كل منهما معروفة ٠

والواقع أن المنهج المقترح ليس غريبا عن المبادىء والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ولا عن التطبيق العملى ، وهو ما يتضح مما يلى :

أ ـ ابتداء من عام ١٩٧٩ فان وزارة الخزانة الامريكية قد اصدرت تعليمات مفادها ، انه يمكن لاى شركة تطبق طريقة الاخير فالاول كأساس لحساب الدخل الخاضع للضريبة ، ان تلحق تفسيرات بالقوائم المالية، تضمنها تقديرا للدخل على اساس طريقة الاول فالاول وتقديرا للمخزون آخر الفترة على اساس هذه الطريقة ، وقد نفذت الشركات هذه التعليمات منذ صدورها ٠

---

(٢) الفرق بين التكلفة الجارية للمخزون وتكلفته طبقا لطريقة الاخير فالاول ٠

(٤) الفرق بين تكلفة المخزون طبقا لطريقة الاول فالاول وطريقة الاخير فالاول وهو الذى يساوى هذه الاخيرة بالاولى ٠

(٥) فرق تقييم المخزون + فرق تكلفة المبيعات حيث ان هذا الاخير لا يمثل ايضا تدفقات فعلية وانما يمثل ربح حيازة ٠

ب ـ لقد صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (٣٣) والذى يقضى بأن تلحق بالقوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية معلومات اضافية توضح تقديرات للعناصر الهامة بهذه القوائم ـ ومن بينها المخزون ـ على اساس كل من التكلفةالجارية والقوة الشرائية العامة فى تاريخ اعدادها (١) .

وتلبية لمتطلبات هذا المعيار فان الكثير من الشركات كانت تعلن عن تكلفة البضاعة المباعة محسوبة على اساس طريقة الاخير فالاول،كمقياس للتكلفة الجارية لهذه البضاعة المباعة ، كما تعلن عن المخزون السلعى مقوما على اساس طريقة الاول فالاول ، كمقياس للتكلفة الجارية لهذا المخزون .

ومع نشر هذه الايضاحات اوضح مجلس معايير المحاسبة المالية انها تساهم فى تشخيص والتغلب على كثير من مشاكل مقارنة المعلومات المالية للشركات التى تطبق طرقا مختلفة فى تقييم المخزون .

ومما سبق يستطيع الباحث ان يستنتج قبولا وتفصيلا لاظهار مثل هذه المعلومات وشيوعها فى التطبيق العملى ، ومن ثم فليس غريبا ان يطبق المنهج المقترح ، الذى يهدف الى تحقيق الاغراض التى ترمى اليها تلك التفسيرات الملحقة بالقوائم المالية ، ولكن بشكل اكثر موضوعية وتنظيم وفهم لمستخدمى المعلومات المحاسبية المنشورة بتلك القوائم .

وعلى ذلك يجب ان تصدر توصيات بمعايير تتضمن تطبيق مثل هذا المنهج عن الهيئات المهنية المعنية فى هذا الشأن .

---

1. Financial Accounting standards Board, (١) "Financial Reporting and changing Prices", Statement of Financial Accounting standards No. 33, (Stamford, Conn. FASB. 1979).

٢) مدى مساهمة الطريقة في القياس العادل للدخل والمركز المالي في نفس الوقت :

يلاحظ ان هذا المنهج يساهم ـ الى حد كبير ـ فى تحقيق القياس العادل للدخل والمركز المالى فى نفس الوقت وذلك كما يلى :

أ ـ يؤدى الى تحقيق تجانس في مقياس شقى معادلة الدخل حيث تقابل الايرادات بتكاليف اقرب ما تكون الى التكلفة الجارية ، ومن ثم تقضى الى حد كبير على ظاهرة احتواء رقم الدخل لارباح غير محققه ان وزعت مثلت توزيعا لجزء من رأس المال ·
ولا شك ان هذا يؤدى من ناحية اولى الى تخفيض العبء الضريبى (١) واسترداد التكاليف بشكل يضمن المحافظة على رأس المال الحقيقى ·

ب ـ ومن جانب اخر فان هذا المنهج يحقق التجانس فى اساس القياس لعناصر المخزون المنصرفة ـ والتى تضمنها تكلفة المبيعات ـ والمتبقية والتى تظهر بالميزانية ـ حيث يقاس كل منهما بمقياس قريب من التكلفة الجارية ، فتكلفة المبيعات المقاسة على أساس طريقة الاخير فالاول هى اقرب مقياس للتكلفة الجارية لهذا البند ، وكذلك فان تكلفة المخزون المتبقى المقاسة على اساس طريقة الاول فالاول تعد اقرب مقياس للتكلفة الجارية لهذا العنصر ·

ولا شك ان هذا يساهم الى حد كبير فى تحقيق القياس العادل والامين للمركز المالى ايضا ·

---

(١) يمكن ملاحظة ذلك من خلال الرجوع الى الجدول رقم(١) حيث تلاحظ هذه الفروق فى العبء الضريبى ·

جـ ـ ولضمان عدم توزيع الارباح غير المحققة على المخزون ، والتى قد تظهر في فترات ارتفاع الاسعار عند تطبيق هذا المنهج ، فانها تحول الى حـ/ احتياطى خاص يمثل تسوية لحقوق الملكية ، ويمكن حجبه عن التوزيع ، كما أنه لا يخضع للضريبة .

٣ ـ مدى صلاحية المعلومات التى تتأثر بهذا المنهج كأساس لاتخاذ القرارات:

يزيد تطبيق هذا المنهج المقترح من صلاحية المعلومات المحاسبية التى تتأثر بالطريقة المتبعة فى تسعير المخزون ، كأساس لاتخاذ قرارات رشيدة ويتضح ذلك مما يلى :

١/٣ بالنسبة لقرار التسعير :

اذا اتخذت تكلفة المبيعات كأساس للتسعير فان هذا المنهج يضمن ـ الى حد كبير ـ الوصول الى سعر عادل يضمن للمنتج ـ او التاجر ـ استرداد التكلفة بوحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية فى تاريخ البيع (أو على الاقل قريبة منها) ، وهو ما يضمن له الحفاظ على رأس ماله الحقيقى والاستمرار فى النشاط .

٢/٣ نظرا لمساهمة هذا المنهج فى تحقيق العدالة فى قياس الدخل ،فانه اذا ما استخدم رقم الدخل المحسوب فى ضوئه ، كأساس للتنبؤ بالدخل للفترات القادمة ، فانه يمكن الاطمئنان ـ الى حد كبير ـ الى سلامة هذه التنبؤات لسلامة الاساس الذى استندت اليه .

٣/٣ نظرا لاحتواء قائمة الدخل والمركز المالى لقيم تقترب من التكلفة الجارية بالنسبة للمنصرف والمتبقى من المخزون (وذلك على اسس الاسعار الجارية لكل فترة مالية) ، فان ذلك يسهل كثيرا من اجراء المقارنات بين بيانات الفترات المالية المختلفة لنفس الشركة او بيانات الشركات المثيلة ، كما يوفر جانبا كبيرا من الاطمئنان عند الاعتماد على نتائج هذه المقارنات فى تقييم الاداء والوقوف على مدى تطوره .

فعلى سبيل المثال اذا افترضنا اننا اردنا مقارنة معدل دوران المخزون للشركة أ (التى تستخدم طريقة الاخير فالاول) بذلك المعدل الخاص بالشركة ب (التى تطبق طريقة الاول فالاول) على مدى خمس سنوات مثلا فانه يتعين علينا اولا أن نُجرى بعض التسويات المعقدة للمعلومات المالية المنشورة بالقوائم المالية لهاتين الشركتين قبل اجراء المقارنة • وحتى في هذه الحالة ستكون نتائج المقارنة مشكوكا فيها لنقص المعلومات التى تساعد فى اجراء مثل هذه التسويات فى كثير من الاحوال •

وعلى ذلك يمكن القول بأن تطبيق المنهج المقترح سيؤدى الى توفير قوائم مالية تكون فى جميع الاحوال اكثر صلاحية ومناسبة وأمانة وقابلية للمقارنة من تلك التى تعد على اساس طريقة الاخير فالاول فقط ، أو الاول فالاول فقط •

٤/٣ التنبوء بالتدفقات النقدية المستقبلة :

تستخدم قوائم التدفقات النقدية للتعرف على قيم وتوقيتات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لشركة معينة •

وتستخلص بيانات التدفقات النقدية من مصادر عدة ، من اهمها قائمة الدخل التى تحوى معلومات عن جوانب النشاط والعمليات والاحداث الاخرى التى تفيد كثيرا فى تقدير التدفقات النقدية المحتملة •

وبافتراض استمرار التضخم وعدم نفاذ المخزون فان استخدام طريقة الاخير فالاول كأساس لحساب الدخل سينتج عنها دائما معلومات افضل يمكن استخدامها كأساس للتنبوء بالتدفقات النقدية المستقبلة ، حيث انه فى ظلها تتم مقابلة ايراد المبيعات بتكاليف محسوبة على اساس احدث الاسعار الفعلية (أقربها للتكلفة الجارية) •

هذا بالاضافة الى أن المخزون الظاهر بالميزانية (والمحسوب على اساس طريقة الاول فالاول في ظل هذه الطريقة) يعد اساسا اكثر صلاحية لتقدير التدفقات النقدية اللازمة لاحلال هذا المخزون مستقبلا •

٣/٥ ان هذا المنهج الذى يقضى باستخدام طريقة الاخير فالاول كأساس لحساب تكلفة المبيعات ، وطريقة الاول فالاول كأساس لحساب تكلفة المخزون المتبقى يؤدى الى معالجة جزء كبير من انحراف معلومات هاتين القائمتين (فيما يتعلق بالمخزون) عن تلك التى تحسب فى ضوء التكلفة الجارية .

ولما كانت هذه المعلومات تستخدم كثيرا كأساس لحساب الكثير من المؤشرات والنسب المالية ، التى تتخذ اساسا لترشيد كثير من القرارات فانه يمكن القول ان هذا المنهج يضمن الى حد كبير قدرا من الصحة لهذه النسب والمؤشرات التى تعتمد على بيانات أى من القائمتين فقط ، أو على بيانات كل منها معا ، نظرا لتجانس اساس قياس المعلومات الظاهرة بهما .

ولبيان مدى صحة هذا القول نستخدم بيانات المثال السابق كأساس لحساب بعض المؤشرات والنسب المالية الشائعة الاستخدام ، وذلك باتباع كل من طريقة الاول فالاول ، والاخيرفالاول ، والتكلفة الجارية ، والمنهج المقترح (الجدول رقم ٣)(١) .

ومن الجدول رقم (٣) يمكن أن نلاحظ ما يلى :

أ - ان معدل دوران المخزون فى ظل طريقة الاول فالاول أو الاخير فالاول فقط يكون مضللا (متضخما أو متدنيا) لانه لا يكون هناك تجانس فى مقياس كل من البسط والمقام الخاصين بهذه النسبة فى ظل أى من هاتين الطريقتين .

---

(١) لن يتطرق الباحث هنا الى كيفية استخدام هذه النسب والمؤشرات المالية فى تقييم الاداء وترشيد القرارات ، حيث ان هذا ليس موضوع البحث .

جدول رقم (٣)

بعض النسب والموءشرات المالية الشائعة الاستخدام فى تقييم اداء ومراكز المنشآت

بيـــــــــــــان	الاول فالاول	الاخير فالاول	التكلفة الجارية	المنهج المقترح الاخير فالاول ،الاول فالاول
معدل دوران المخزون	١ر٦	١ر٨	١ر٦٧	١ر٧
رأس المال العامـــل	٢٠٦٩٠٠	٢٠٤٧٠٠	٢٠٨٢٠٠	٢٠٦٩٠٠
معدل العائد على الاستثمار	٥ر٩	٥ر٥٩	٥ر٤١	٥ر٥٧ (١)
حقوق الملكيـــــة	٣٢٢١٤٠	٣٢٠٨٢٠	٣٢٤٨٠٠	٣٢٣٠٢٠
نسبة الديون (كلها) الى حقوق الملكيـــــة	٨٨ر	٨٩ر	٨٧٩ر	٨٨ر
القيمة الدفترية للسهم الواحد	٣٢٢ر١٤٠	٣٢٠ر٨٢	٣٢٤ر٨٠٠	٣٢٣ر٠٢٠
معدل العائد على حقـــوف الملكيـــــــــة	١١ر٤٥	١٠ر١٦	١٠ر٣٩	١٠ر٤٤٨
نسبة التداول	١ر٩٥٩	١ر٩٤٩	١ر٩٦٥	١ر٩٥٩

(١) لم تدخل الارباح غير المحققة على مخزون اخر الفترة فى حساب هذه النسبة .

أما فى ظل طريقة التكلفة الجارية والمنهج المقترح فان هذا المعـــــدل سيكون سليما الى حد كبير لتجانس مقياس البسط والمقام له ٠

ويتضح ذلك اكثر اذا حسبنا هذا المعدل على أساس كمي(٢٥٠٠وحدة / ١٥٠٠وحدة = ١ر٦٧) وذلك بعزل اثار تغير الاسعار عن حسابات هذا المعدل ٠

ويتضح من ذلك مدى قرب هذه النسبة الكمية من تلكما النسبتيـــن المحسوبتين في ظل كل من التكلفة الجارية والمنهج المقترح ، وهو ما يعـــد دليلا على سلامة المنهج المقترح فيما يتعلق بهذه النسبة ٠

ب ـ يلاحظ ان رقم رأس المال العامل فى ظل المنهج المقترح يتســـاوى مع ذلك المحسوب فى ظل طريقة الاول فالاول ، وهو اقرب الـــى التكلفة الجارية من ذلك المحسوب فى ظل الاخير فالاول ٠
وعلى ذلك فاذا ما تبنت منشأة ما المنهج المقترح فانها تجنى مزايـــا استخدام طريقة الاخير فالاول فى حساب الدخل (وما يرتكز عليـــه من قرارات) وكذلك مزايا طريقة الاول فالاول فى تحديد المركـــز المالى وما تدخل فى حسابه عناصره من مؤشرات (ومنها رأس المـال العامل) ٠

جـ) يلاحظ ان معدل العائد على الاستثمارفى ظل المنهج المقترح قـــد انخفض فى ظل المنهج المقترح عن طريقتى الاول فالاول ،والاخيـــر فالاول ، الا انه اقرب الى التكلفة الجارية فى ظل هذا المنهـــج منه فى حالة الطريقتين الاخريين ،ويرجع ذلك الى ان الطريقة المقترحة تساهم الى حد كبير فى توفير التجانس بين بسط ومقام النسبة،حيث يقاس كل منهما على اساس اسعار قريبة من التكلفة الجارية(ذلك فيمـــا يتعلق بتكلفة المخزون المنصرف والتى تدخل فى حساب الدخل وتكلفـــة المخزون المتبقى والذى يدخل فى حساب الاصول المتداولة) ٠
وبناء على ذلك فانه وان انخفض المعدل فى ظل المنهج المقترح الا انه يمكن ان يعتمد عليه بشكل اكثر امانه واطمئنانا من جانب المستثمريـــن

والمهتمين به ، لانه يحسب فى ظل هذا المنهج بعد استعـــادة الاستثمارات فى عناصر التكاليف على أساس الاسعار الجارية ، وهو ما يعنى المحافظة على رأس المال المادى ٠

د ــ يلاحظ ان حقوق الملكية فى ظل المنهج المقترح اكبر منها فى ظـــل كل من طريقة الاول فالاول وطريقة الاخير فالاول ، ويمكن تفسيـر ذلك كما يلـــى :

د/١ : اذا قارنا المنهج المقترح بطريقة الاول فالاول فان الاختلاف فى حقوق الملكية بينهما يمكن ان يفسر كما يلى : ــ

ــ الاختلاف فى الربح المحتجز (الصافى بعد الضريبة) والـذى يضاف الى حقوق الملكيـة (٢٢١٤٠ ــ ٢٠٨٢٠ = ١٣٢٠ج)
حيث تزيد طريقة الاول فالاول بهذا المبلغ على المنهج المقترح ٠

ــ الاختلاف فى اضافة ٢٢٠٠ ج فرق تقييم المخزون فى ظـــل المنهج المقترح الى حقوق الملكيـة ٠

ــ ٠٠ يكون صافى الفرق بين حقوق الملكية فى ظل كل مـــن المنهجين (٢٢٠٠ ــ ١٣٢٠ = ٨٨٠ج) ٠

د/٢ : اذا قارنا المنهج المقترح بطريقة الاخير فالاول فان الاختلاف فى حقوق الملكية يرجع الى اختلاف قيمة مخزون اخر الفترة فـى ظل كل منهما (الفرق فى حقوق الملكية) = الفرق فى قيمة مخـــزون اخر الفترة (٣٢٣٠٢٠ ــ ٣٢٠٨٢٠) = (٣٢٤٥٠ ــ ٣٠٢٥٠) = ٢٢٠٠ج ، حيث يتساوى الدخل ومن ثم العبء الضريبى فى ظـل كل منهما ٠

فاذا اضفنا الى ذلك ان الزيادة فى رقم الدخل فى ظل طريقة الاول ــ فالاول ترجع الى عدم استرداد التكاليف الحقيقية (على اساس الاسعار الجارية) ، وهو ما يعنى عدم المحافظة على رأس المال الحقيقـــى فانه يمكن القول بان الزيادة فى العبء الضريبى ستمثل ضريبـــــة على رأس المال يمكن تجنبها بتطبيق المنهج المقترح ، وهو ما يعنـى

محافظة اكبر على رأس المال بمفهومه الحقيقـى ٠
ولذلك يلاحظ ان رقم حقوق الملكية فى ظل المنهج المقترح هـــو اقرب رقم لذلك المحسوب فى ظل التكلفة الجارية ٠
ولا شك ان توفير المنهج المقترح السلامة فى حساب رقم حقوق الملكية يؤدى الى سلامة وامانة النسب التى يدخل فيها ، مثل العائـــد على حقوق الملكية ونسبة الديون الى حقوق الملكية ، والقيمة الدفترية للسهم ، وما يرتكز عليها من قرارات ٠

هـ ــ يلاحظ ان نسبة الديون الى حقوق الملكية فى ظل المنهج المقتـــرح اقرب ما تكون الى تلك المحسوبة فى ظل التكلفة الجارية وهي اقـــل من تلك المحسوبة فى ظل طريقة الاخير فالاول وحدها ، وهـــو ما يعنى موقفا افضل بالنسبة للمنشآت امام الدائنين فى ظل المنهـج المقترح ٠
ان تفضيل كثير من المنشأت لطريقة الاخير فالاول ــ لما تؤدى اليه من وفر فى العبء الضريبى ــ قد تكون له اثار سلبية منها ارتفـــاع نسبة الديون الى حقوق الملكية ، وهو ما يعنى انخفاض الضمـــان العام للدائنين الامر الذى قد يدفع الدائنين الجدد الى الاحجـــام عن تمويل عمليات المنشأة او مطالبتهم بتكاليف اعلى لتغطيه درجـــة المخاطرة الاعلى فى هذه الحالة ، كما أن الدائنين الحاليين قـــد يطالبون بتكاليف اعلى ، أو قد يطالبون المنشأة بانهاء علاقة الدائنية مستندين الى خرقها لشروط الضمان المقرر لهم (سيتوقف ذلك علـى ما اذا كانت النسبة المحسوبة تقل عن النسبة المتفق عليها ام لا) ٠

و ــ انخفض معدل العائد على حقوق الملكية فى ظل المنهج المقتـــرح عن ذلك المحسوب فى ظل كل من طريقة الاول فالاول وطريقـــة الاخير فالاول ويرجع ذلك الى زيادة حقوق الملكية فى ظل المنهـــج المقترح بالمبالغ التى تضمن المحافظة على رأس المال العادى (والتـــى بينا كيفية الوصول اليها عند مقارنة المنهج المقترح بأى من الطـــرق السالفة) ٠

ويرى الباحث بناء على ذلك أن معدل العائد على حقوق الملكية فى هذه الحالة أفضل منه فى ظل طريقتى الاول فالاول ، والاخيرفالاول حيث تضمن استرداد حقوق الملكية على اساس الاسعار الجارية قبل حساب معدل العائد على حقوق الملكية .

وقد يخلق انخفاض معدل العائد انطباعا عكسيا لدى المستثمرين أصحاب رأس المال ، الا انه اذا ما تم شرح ذلك لهم فى شكل تفسيرات ايضاحية ـ لأول مرة تتبع فيها هذه الطريقة ـ لتبين لهم أن ذلك فى صالحهم فى الاجل الطويل ـ حيث يزيد من المقدرة الرحبية المستقبلة للمنشأة ـ ومن ثم يختفى هذا الانطباع السئ .

ز ـ تزيد القيمة الدفترية للسهم الواحد بمقدار الزيادة فى حقوق الملكية (كما حسبناها سلفا) وهو ما يعنى ايضا تشجيعا للاستثمار بالمنشأة وتدعيما لموقف اسهم الشركة بسوق الاوراق المالية .

ح ـ تزيد نسبة التداول فى ظل المنهج المقترح ، وفى ظل طريقة الاول فالاول لتقترب من التكلفة الجارية ، الا ان اتباع طريقة الاول فالاول يضيع على المنشأة فرصة الاستفاده من مزايا تحقيق العدالة فى حساب الدخل والاستفادة من الوفر فى العبء الضريبى وغير ذلك من المزايا ، وما دام المنهج المقترح يحقق الميزتين معا فهو يرجح بذلك على اى طريقة اخرى ترتكز على التكلفة التاريخية .

٤ ـ <u>مدى تناسب تكاليف تطبيق المنهج المقترح مع العائد منه</u> :

لقد اشرنا سلفا انه استجابة لتعليمات وزارة الخزانة الامريكية، ومتطلبات المعيار رقم (٣٣) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية فان الكثير من الشركات التى تطبق طريقة الاخير فالاول كأساس لحساب الدخل ، كانت تعلن فى تفسيرات ايضاحية ملحقة بالقوائم المالية ، تقديرا للمخزون على اساس الاسعار الجارية ممثلة فى طريقة الاول فالاول .

وهذا يعنى أن تطبيق مثل هذه الشركات للمنهج المقترح لن يضيف عليها اية تكاليف اضافية ، سوى انه بدلا من اظهار رقم المخزون طبقا لطريقة الاول فالاول فى شكل تفسيرات ايضاحية ، سيتم الاعلان عنه فى صلب القوائم المالية وهو ما يعنى فهما أوضح لمحتوى هذه القوائم من جانب المهتمين بها ، الامر الذى يعنى ان المنهج المقترح يضيف منافع جديدة دون ان تقابلها تكاليف اضافية ، والواقع أن العالم يعيش فترة ارتفاع فى الاسعار ، ومن ثم فان معظم الشركات تفضل اتباع طريقة الاخير فالاول كاساس لحساب الدخل ـ ومن ثم العبء الضريبي ـ وهو ما يعنى سهولة تبنى المنهج المقترح من جانب معظم هذه الشركات دون تكاليف اضافية .

ويضيف الباحث هنا ان هذا المنهج المقترح يمكن الشركات من الاستفادة ـ الى حد كبير ـ بالوفر الضريبى حتى فى حالة انخفاض مخزون آخر الفترة عن اول الفترة ، حيث ان قيمة ذلك الجزء من مخزون اول الفترة التى ستدخل فى حساب جزء من تكلفة المبيعات فى هذه الحالة (حالة نقص مخزون اخر الفترة عن اول الفترة) ستكون محسوبة على اساس اسعار يتم تحديثها في نهاية كل فترة مالية ، بعكس طريقة الاخير فالاول ـ مع سياسة المخزون الثابت ـ التى تظل فيها تكلفة مخزون اخر الفترة محسوبة دائما على أساس اسعار قديمة قد ترجع الى سنوات عدة ماضية ، ومن ثم انا تم استهلاك جزء منها ضمن المبيعات فانه لذلك يعنى انخفاضا كبيرا فى تكلفة المبيعات ومن ثم ارتفاع فى الدخل يؤدى الى زيادة فى العبء الضريبي قد تأتى على معظم وفورات الفترات السابقة .

((خلاصة البحث ونتائجـــة))

١ ــ احتلت مشكلة قياس تكلفة المنصرف ، ومن ثم المتبقى من المخـزون (سواء اكان مواد خام أم نصف مصنوعة ام بضاعة تامة) ، اهتمـاما كبيرا من جانب المهتمين بالمحاسبة على المستوى الاكاديمى والمهنـى والتطبيقى ، ويرجع ذلك الى انعكاس اثار الطريقة المتبعة فى ذلـك على ارقام تكلفة المبيعات (ومن ثم على الدخل ورقم الضريبـة) ، وتكلفة مخزون اخر الفترة الظاهر بالميزانية .

ونظرا لاعتماد الجهات الداخلية والخارجية على المعلومات المحاسبيـة المنشورة بالقوائم المالية فى تقييم اداء المنشآت والتعرف على مستقبـل نجاحها او فشلها ، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسـب المالية ، التى يعتمد كثير منها على ارقام محاسبية تتأثر بالطريقـة المتبعة فى حساب تكلفة المنصرف والمتبقى من المخزون ، فانه قـد بات ضروريا دراسة اثار الطرق الشائعة فى التطبيق العلمى علـى تلك الارقام ومن ثم على تلك النسب والمؤشرات والمعلومات الماليـة التى تتخذ اساسا لترشيد قرارات كثير من الاطراف الداخليـة والخارجيـة .

٢ ــ لقد ظهرت طرق عديدة لقياس تكلفة المنصرف والمتبقى من المخـزون السلعى ، الا أن لكل منها مزاياه وعيوبه .

ولقد حاول الباحث تقييم هذه الطرق الشائعة من خلال دراسـة مدى وفائها بمتطلبات مجموعة من المعايير التى رأى الباحث صلاحيتها لتقييم مثل هذه الطرق .

واتضح من خلال ذلك ، أن كل هذه الطرق بلا استثناء يفشـل فى مقابلة متطلبات كل المعايير المذكورة سلفا ، مجتمعة فى نفـس الوقت .

واتضح ان اسلوب التكلفة الجارية يقابل متطلبات كل المعايير فيمـا عدا معيارالتمشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، (وأهمهـا

مبدأ التكلفة التاريخية) ، كما اتضح ان طريقة الاخير فالاول تعد مقياسا لتكلفة المبيعات يقترب من مقياس التكلفة الجارية ، وان طريقة الاول فالاول تعد مقياسا لمخزون اخر الفترة ويقترب ايضا من مقياس التكلفة الجارية ، وفى نفس الوقت هما يتفقان ومبدأ التكلفة التاريخى. وبناء على ذلك اقترح الباحث منهجا لقياس تكلفة المنصرف والمتبقي من المخزون يجمع بين طريقتى الاخير فالاول (لقياس الدخل)والاول فالاول لقياس تكلفة المخزون اخر الفترة (من اجل تحديد المركز المالى) .

٢ ـ تم اختيار النموذج المقترح فى ضوء المعايير المقترحة للتقييم وتبين ان هذا النموذج يتمشى مع متطلبات تلك المعايير مجتمعة فى نفس الوقت كما يلى :

أ) فهو يتمشى مع مبدأ التكلفة التاريخية وكثير من الشركات تطبقه عملا من خلال اعلانها فى تفسيرات ايضاحية (فى حالة تطبيقها لطريقة الاخير فالاول ، كأساس لحساب الضريبة) عن تقديرات لمخزون اخر الفترة طبقا لطريقة الاول فالاول .

ب) ثم ان هذا المنهج يحقق العدالة فى قياس كل من الدخل والمركز المالى فى نفس الوقت ، حيث تقاس عناصر المخزون التى تتضمنها معادلة كل منهما على اساس اسعار تقترب من التكلفة الجارية .

فالايرادات تقابل بتكاليف قريبة من الاسعار الجارية وصولا الى دخل خال الى حد كبير من ارباح غير محققة ، يترتب عليه تخفيض العبء الضريبى ومحافظة على رأس المال بدفهومه الحقيقى (فى صورة مادية أو صورة وحدات نقدية لها قوة شرائية ثابته) . والمخزون السلعى يظهر بتكلفة قريبة من التكلفة الجارية ، الامر الذي ينعكس على صحته وسلامة حساب رقم الاستثمارات ورأس المال العامل وحقوق الملكية والعائد على الاستثمار ونسبة الديون الى حقوق الملكية ونسبة التداول ، وغير ذلك بشكل ايجابى .

٣ ـ بناء على النتيجة السابقة فان هذا المنهج يجعل من المعلومات المحاسبية اساسا صالحا ـ غير مضلل ـ لحساب الكثير من النسب والمؤشرات المالية ، التى يمكن الاعتماد عليها باطمئنان فى ترشيد كثير من قرارات الاطراف الداخلية والخارجية ٠

٤ ـ نظرا لان العالم يعيش موجه تضخم تميل فيها الاسعار نحو الارتفاع فان معظم الشركات تطبق طريقة الاخير فالاول ، كأساس لحساب الدخل الخاضع للضريبة ، وتعلن فى تفسيرات ايضاحية عن تقديرات للمخزون طبقا لطريقة الاول فالاول ٠

وبناء على ذلك فان التحول الى المنهج المقترح لن يترتب عليه الا مجرد تغيير فى كيفية اظهار تلك المعلومات المتعلقة بالمخزون اخر الفترة من شكل تفسيرات ملحقة بالقوائم الى معلومات فى صلب القوائم ، وهو ما يجعل القوائم المالية اكثر وضوحا وأمانا ومناسبة للمهتمين بها ، دون أية تكاليف اضافية ٠

((مراجع البحـــــث))

أولا ـ المراجعّ العربيـــــة :

١ ـ د٠ احمد محمدنور ـ محاسبة التكاليف ـ دار المطبوعات الجامعيـــة الاسكندريـــة ـ ١٩٨٠م ٠

٢ ـ د٠ حلمي نمر ـ نظرية المحاسبة المالية ـ دار النهضة العربيـــــة القاهرة ـ بدون تاريخ ٠

٣ ـ د٠ سامي نجدى رفاعى ـ دراسة انتقادية تحليليه لاثار طريقة الـوارد اخيرا يصرف أولا كأساس لتسعير المخزون ـ مجلـــــة الدراسات والبحوث التجارية ـ كلية التجارة ببنهـــــا ـ العدد الرابع ـ يناير ١٩٨٢م٠

٤ ـ د٠ محمد توفيق بلبع ـ محاسبة التكاليف ـ مكتبة الشباب،القاهـــرة ١٩٨٤م٠

٥ ـ د٠ محمد عصام الدين زايد ، د٠ سامى قابل ، د٠ سامـــــى نجدى رفاعى ، المحاسبة عن التكاليف " اطارها النظرى ومجالها التطبيقى" مكتبة الجلاء،المنصورة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠

٦ ـ د٠ منير محمود سالم ، د٠ محمد عصام زايد ـ" المحاسبة عـــن التكاليف ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٨٣م٠

ثانيا ـ المراجع الاجنبيـــة :

1. E.A.Fresch, "Physical Capital Maintenance in Income Measurement", Accounting and Business Research, Winter, 1976.

2. Financial Accoutning Standards Board, Financial Reporting and changing Prices", Statement of Financial Accounting standards No. 33, (Stamford, Conn. FASS. 1979).

3. John Barbor, "Is lifo a Valid Accounting Practice", The Management Accounting, May, 1978.

4. Joseph Thomas III and Robert V.Evanson, An Empirical Investigation of Association Between Financial Ratio use and small business success". Journal of Business Finasce & Accounting, Winter, 1987.

5. Keith A. Houghton and David R. Woodlife, Financial Ratios: The Predition of corporate success and Failure" Journal of Business finance & Accounting, Winter, 1987.

6. Paul Barnes, The analysis and use of Financial Ratios A review Article, Journal of Business finance & Accounting, Winter, 1987.